

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا*

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا آخر ما استجد من معلومات عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا وتحليلات أهداف التنمية المستدامة الكمبودية. وتجري الإشارة إلى التوترات المستمرة فيما يتعلق بالحيز الديمقراطي والمدني ولا تزال قضايا أثيرت في تقارير سابقة من دون حل. وترحب المقررة الخاصة باعتماد كمبوديا إطاراً لأهداف تنميتها المستدامة، وإن كانت تلاحظ أن الأهداف الكمبودية لا تعكس بعض الجوانب الهامة لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وتركز، في هذا التقرير، بوجه خاص على المساءلة، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، والمشاركة، وهي مواضيع شاملة تكتسي أهمية عند النظر في أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب خطأ تقني في عملية تقديمه.



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	- أولاً
٣	التطورات الأخيرة	- ثانياً
٣	الحقوق السياسية	ألف -
٥	تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل	باء -
٦	الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا	جيم -
٦	كمبوديا وأهداف التنمية المستدامة	- ثالثاً
١٠	اعتبارات حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الكمبودية	- رابعاً
١٠	عدم التمييز والمساواة	ألف -
١٦	المشاركة والشراكات	باء -
١٩	المساءلة	جيم -
٢٣	استنتاجات وتوصيات	- خامساً

أولاً - مقدمة

- ١- خلال السنة قيد الاستعراض (أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - حزيران/يونيه ٢٠١٩)، واصلت المقررة الخاصة رصد حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، وتلقت معلومات من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والأفراد بصفتهم الشخصية. وأنفذت المقررة الخاصة بعثتين إلى كمبوديا، من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومن ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٩. وتستند، في هذا التقرير، إلى هاتين البعثتين وكذا إلى معلومات أخرى تلقتها على مدار السنة.
- ٢- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للتعاون الكامل الذي لقيته من الحكومة.
- ٣- واجتمعت المقررة الخاصة، خلال بعثتها، مع ممثلي الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء التنمية. واجتمعت مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، ونائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ونائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد والمالية، ونائب رئيس الوزراء وزير إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والتشيد، والوزير الأقدم وزير التخطيط، إلى جانب المدير العام للمعهد الوطني للإحصاءات، ووزير العدل، ووزير الإعلام، ووزير الصحة، ووزير البيئة، ووزير الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، ووزير الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل قدماء المحاربين والشباب، ومحافظ بنوم بنه، ورئيس اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ونائب رئيس وحدة مكافحة الفساد، والأمين العام للسلطة الوطنية لمكافحة المخدرات، ونائب أمين عام مجلس تنمية كمبوديا. واجتمعت أيضاً مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية.
- ٤- ومن المؤسف أن المقررة الخاصة منعت مرة أخرى من إجراء مقابلات سرية مع المحتجزين، ولا سيما كيم سوخا، وهو زعيم حزب سياسي رئيسي سابقاً، لا يزال محتجزاً في منزله تحت إشراف قضائي تقييدي. بيد أنها تمكنت من القيام بزيارة غير معلنة إلى مركز بنوم بنه الانتقالي للشؤون الاجتماعية (براي سيبو)، وتلقت دعوات لإجراء زيارات ميدانية في المستقبل لمراكز العلاج من تعاطي المخدرات. وتكرر المقررة الخاصة التأكيد أنها ينبغي أن يكون بمقدورها زيارة أي مكان من أماكن الاحتجاز والاجتماع مع أي شخص رهن الاحتجاز في إطار الاضطلاع بولايتها.

ثانياً - التطورات الأخيرة

ألف - الحقوق السياسية

- ٥- يقدم هذا الفرع معلومات مستكملة عن المسائل المثارة في الإضافة إلى تقرير المقررة الخاصة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١٨ (A/HRC/39/73/Add.1). ولم يحدث كثير تغيير فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالحقوق السياسية في كمبوديا. فقد فاز الحزب الشعبي الكمبودي الحاكم بجميع المقاعد الـ ١٢٥ في الجمعية الوطنية ويتحكم بصورة ساحقة في مجلس الشيوخ (المرجع نفسه، الفقرة ٨١). ويبقى حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي محلولاً مع نقل جميع مناصب

رؤساء المجالس المحلية التابعين له وما يقارب جميع مستشاريه في المجالس المحلية إلى أعضاء غير منتخبين من حزب الشعب الكمبودي، الذي يحوز بذلك أكثر من ٩٥ في المائة من مقاعد المجالس المحلية. وهذا يحرم فعلياً من ممارسة حق التصويت حوالي ٤٤ في المائة من السكان الناخبين الذين صوتوا لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٧. وجرت انتخابات مجالس المحافظات والبلديات والمقاطعات في أيار/مايو ٢٠١٩. وهي انتخابات غير مباشرة، يصوت فيها مستشارو المجالس المحلية. وأعلنت لجنة الانتخابات الوطنية في ٨ حزيران/يونيه أن الحزب الشعبي الكمبودي فاز بنسبة ٩٨ في المائة من جميع المقاعد؛ وأن ثلاثة أحزاب أخرى فازت بـ ٨٠ من أصل ١١٤ مقعداً.

٦- وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أنشئ المجلس الاستشاري الأعلى، المشكل من ممثلي الأحزاب السياسية التي لم تكلل بالنجاح والتي طعنت في الانتخابات الوطنية، بموجب مرسوم ملكي لإسداء النصح وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن وضع السياسات ومشاريع القوانين ولرصد تنفيذ القوانين والسياسات العامة. وشارك فيه خمسة عشر حزباً؛ ورفضت أربعة الانضمام إليه. واجتمعت المقررة الخاصة، بناء على طلب ممثلي بعض الأحزاب المشاركة، معهم واستمعت إلى المزيد عن أعماله. وتؤكد المقررة الخاصة أن وجود هذه الهيئة لا يغير من حقيقة أن البرلمان يوجد، عند اتخاذ الإجراءات التشريعية، تحت الهيمنة التامة للحزب الحاكم، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على الديمقراطية والتمتع بالحقوق السياسية في كمبوديا.

٧- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، صوت ١١٥ من أعضاء الجمعية الوطنية بالإجماع على تعديل قانون الأحزاب السياسية. وأضيفت إلى المادة ٤٥ فقرة جديدة تسمح للأفراد الذين سبق أن حظرت عليهم المحكمة العليا ممارسة أنشطة سياسية بالسعي إلى إعادة الملك لحقوقهم السياسية عن طريق طلب يقدم إلى رئيس الوزراء. واستناداً إلى إخطار الجمعية الوطنية المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان هدف هذا التعديل هو تعزيز الديمقراطية المتعددة الأحزاب وسيادة القانون وتعزيز روح الوحدة الوطنية. ولا يقدم هذا التعديل الكثير للإنصاف بشأن الحقوق السياسية لأولئك الأعضاء الواقعين تحت الحظر. وعلى الرغم من أن البعض قد يكون قادراً على العودة إلى الحياة السياسية، لا يمكنهم فعل ذلك تحت راية حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المحلول حالياً. وعلاوة على ذلك، فخصومهم السياسيون، وليس هيئة مستقلة، هم من سيقرون ما إذا كان بإمكانهم فعل ذلك. وإضافة إلى ذلك، لا يقدم التعديل أي حل لـ ٥٠٠٠ مسؤول في المجالس المحلية من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي انتخبوا في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٧ ثم أزيحوا من مناصبهم (إلا إذا حولوا ولاءهم إلى حزب الشعب الكمبودي). وحتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩، لم يتمكن سوى تسعة من القادة السابقين لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي من الاحتجاج بصورة ناجحة بهذا التعديل.

٨- ولا يزال الرئيس السابق لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد سوخا، رهن الاحتجاز منذ اعتقاله ليلة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إذ قضى سنة تقريباً في المركز الإصلاحية ٣، محافظة تبونغ خموم. وعلى الرغم من أنه أفرج عنه ظاهرياً ووضع تحت "المراقبة القضائية" من جانب قاضي التحقيق في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فإنه منع من مغادرة المنطقة المحيطة بمنزله (نحو ٠,٠٥٢٥ كلم^٢)^(١)، ومن التقاء أي أجنبي أو قادة سابقين للحزب أو غيرهم من الأفراد

(١) منطقة تحدها الطرق ٣١١ و٣١٣ و٦٠٨ في حي توك كورك في بنوم بنه.

المرتبطتين بالقضية، أو القيام بأية أنشطة سياسية. وأوضحت وزارة العدل للمقررة الخاصة أن السيد سوخا يوجد تحت المراقبة القضائية بالقيود التي فرضها قاضي التحقيق، وأن بعضها لسلامته، وأن المراقبة القضائية يمكن أن تكون إلى أجل غير مسمى. لكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يزال السيد سوخا فعلياً رهن الاحتجاز^(٢) وهو كذلك لأكثر من الحد الأقصى المسموح به البالغ ١٨٠ يوماً من الاحتجاز السابق للمحاكمة بموجب القانون الكمبودي^(٣). وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى الإفراج عن السيد سوخا من الاحتجاز وإنهاء التحقيق على وجه السرعة في التهم الموجهة إليه أو إسقاطها.

٩- ولا يزال العديد من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المحلول في الخارج. ومن بينهم سام رينسي، الذي عين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ رئيساً للحزب بالنيابة. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، صدرت أوامر بالقبض بتهمة "التآمر" و"التحريض" ضده و ضد سبعة أعضاء آخرين في اللجنة الدائمة للحزب ممن حضروا اجتماعاً في الخارج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتلقت المقررة الخاصة معلومات عن إجراءات اتخذتها الشرطة أو المحاكم ضد أكثر من ١٤٠ من الأعضاء السابقين والمسؤولين المنتخبين للحزب على الصعيد دون الوطني، بما في ذلك أكثر من ٣٥ أمر مثول صدرت في باتامبانغ خلال زيارتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩. وهذه الأعمال ليست مواتية لتعزيز الحقوق السياسية والحيز الديمقراطي. والادعاء الرئيسي في الاستدعاءات هو التصدي لقرار المحكمة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بحل الحزب.

١٠- وعلقت المقررة الخاصة في أيار/مايو على الخطاب العدواني في كثير من الأحيان من جانبي الطيف السياسي. وهي أيضاً على علم بالاستعراض الحالي الذي يجريه الاتحاد الأوروبي لتمتع البلد بنظام التجارة التفضيلية في "كل شيء ما عدا الأسلحة" لصالح أقل البلدان نمواً، وبالأثر السلي لأي تعليق ممكن على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في كمبوديا. وتوصي المقررة الخاصة بتغيير الثقافة السياسية إلى نهج يركز على القضايا بدلاً من الأشخاص. ومن شأن هذا، إلى جانب تعزيز الحماية القضائية لحرية التجمع والتعبير، أن يساعد في التغلب على تحديات الحالة السياسية الراهنة لصالح جميع الكمبوديين.

باء- تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل

١١- يسر المقررة الخاصة أن تبلغ بأن كمبوديا أحرزت تقدماً في تقديم التقارير التي حل موعد تقديمها والتقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان عن الاستعداد لاستعراض وتحديث الوثيقة الأساسية الموحدة للبلد لعام ١٩٩٧.

١٢- ومن المقرر أن تستعرض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري الحالة في كمبوديا في وقت لاحق من عام ٢٠١٩ (انظر CEDAW/C/KHM/6 و CERD/C/KHM/14-17). وتدرك المقررة الخاصة أن التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيقدم قريباً. كما أن التقرير الذي يقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يوجد قيد الإعداد.

(٢) انظر، على سبيل المثال، المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٤-٢ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(٣) المادة ٢٠٨، قانون الإجراءات الجنائية.

١٣- وشاركت كمبوديا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل واستعرض الفريق العامل الحالة فيها في دورته الثانية والثلاثين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (انظر A/HRC/41/17). وقد قبلت ١٧٣ وأحاطت علماً بـ ٢٥ من التوصيات المقدمة. ويجب الآن إيلاء الاهتمام لتنفيذ ومتابعة التوصيات التي قبلتها كمبوديا. وهي تشمل العديد من المجالات التي قدم فيها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات توصيات بدورهم والمشمولة بهذا التقرير بصورة أخرى.

١٤- ويبلغ عن الرسائل الواردة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة خلال السنة قيد الاستعراض في أربع وثائق (A/HRC/38/54، وA/HRC/39/27، وA/HRC/40/79، وA/HRC/41/56). وترحب المقررة الخاصة باستجابة الحكومة لبعضها؛ إلا أنها لم تصل إلى الرضا بأن الحكومة قد اتخذت إجراءات كافية لتصحيح المسائل المثارة في الرسائل.

١٥- وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على تحديث الوثيقة الأساسية المشتركة، وتقديم جميع التقارير المتأخرة، وإعداد جدول زمني متجدد من أجل إعداد التقارير المقبلة في الوقت المناسب، والتشاور بشأن التوصيات المقدمة والمقبولة والرد عليها.

جيم- الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

١٦- لم تُحرك أي قضايا جديدة. وأصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في القضية ٠٢/٠٠٢. بشأن تشيا نوون (المتوفى الآن) وسامفان خيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. والحكم الكامل، الذي أُتيح في آذار/مارس ٢٠١٩، هو الأطول الصادر عن المحكمة وقد حكم على كلا المتهمين بالسجن مدى الحياة. وتصدر الإشارة بوجه خاص، بالنظر إلى التركيز في هذا التقرير على الفئات المهمشة والضعيفة، إلى أن الدائرة الابتدائية خلصت إلى أن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية من قتل وإبادة وسجن وتعذيب واضطهاد لأسباب سياسية ودينية وغيرها من الأفعال اللاإنسانية من خلال سلوك يوصف بأنه نقل قسري قد ارتكبت في ما يتعلق بتشام/الخمير المسلمين. وخلصت الدائرة أيضاً إلى أن هناك سياسة عامة على نطاق الوطن لطرد الأشخاص من الإثنية الفيتنامية الذين يعيشون في كمبوديا، مع تعرض آخرين للقتل والتعذيب وسوء المعاملة. وارتكبت جريمة ضد الإنسانية هي الاضطهاد بسبب المعتقدات الدينية ضد البوذيين. وثمة سمة بارزة أخرى للحكم هي الاعتراف بارتكاب جريمة ضد الإنسانية تتمثل في أفعال لاإنسانية أخرى من خلال سلوك يوصف بأنه زواج بالإكراه واغتصاب في سياق الزواج بالإكراه. وهذا أمر جدير بالثناء ليس فقط في كمبوديا بل في أماكن أخرى باعتباره مساهمة في الاجتهاد القضائي بشأن القمع والعنف الجنسي.

ثالثاً- كمبوديا وأهداف التنمية المستدامة

١٧- توجد كمبوديا الآن في مرحلة متميزة من التنمية. فبعد سنوات من النمو الاقتصادي القوي والتقدم الكبير المحرز في الحد من الفقر، لكمبوديا طموح في أن تصبح بلداً مرتفع الدخل بحلول ٢٠٥٠. وللمساعدة في قيادتها نحو تحقيق هذه الرؤية، اعتمدت الحكومة المرحلة الرابعة من "الاستراتيجية الرباعية الأركان" لها وخطة توطين أهداف التنمية المستدامة الكمبودية، وهي تعكف الآن على وضع الصيغة النهائية للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية. وهذه الوثائق الثلاث مصممة لإتاحة استراتيجية إنمائية متماسكة للبلد.

١٨- وينبغي أن يكون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزءاً لا يتجزأ من هذا الإطار الإنمائي. فأهداف التنمية المستدامة مستمدة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخلافاً للأهداف الإنمائية للألفية، تدمج خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تعزيز وحماية حقوق الإنسان بوصفها أحد المبادئ الرئيسية التي تمكن من تحقيق الأهداف. ويوضع الناس في صميم التنمية. وفي الواقع، تُوصَل أكثر من ٩٠ في المائة من غايات الأهداف بحقوق الإنسان ومعايير العمل.

١٩- وترسخ حقوق الإنسان بشكل لا لبس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتعلن خطة عام ٢٠٣٠ بشكل صريح أنها تقوم على ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويتعين أن يكون تنفيذها متسقاً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتتعلق العديد من التوصيات التي تلقتها كمبوديا في إطار تقارير هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل وتقارير ورسائل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تعلقاً مباشراً بغايات خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، من المناسب أن تنظر المقررة الخاصة في هذا التقرير في أهداف التنمية المستدامة الكمبودية في إطار التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تقدم كمبوديا استعراضها الوطني الطوعي في تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٢٠- وترتبط أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي تشمل مجالات مثل الصحة والتعليم والعمل اللائق والغذاء والمياه والمساواة، وكذا الأمن الشخصي والوصول إلى العدالة والحريات الأساسية. وتحيل العديد من الأهداف صراحة إلى حقوق الإنسان، مثل وضع حد لجميع أشكال التمييز، وحماية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق العمالية، وحظر التعذيب، وحماية الحريات الأساسية (الأهداف ٥ و ٨ و ١٠ و ١٦).

٢١- وإضافة إلى ذلك، تشمل مبادئ حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز والمساواة والمشاركة والمساءلة، جميع مناحي خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، موفرة التوجيه بشأن تنفيذها.

٢٢- وثمة مبدأ أساسي تقوم عليه الأهداف هو "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وهناك هدفان مكرسان لمكافحة عدم المساواة والتمييز (الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، بينما يحدد الهدف ١٦ تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها (الهدف ١٦-ب). وإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ جميع الأهداف "دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي والاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر". وبدورها، ترمي الغاية ١٧-١٨ إلى "توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية". وأكملت كمبوديا تعداداً وطنياً في آذار/مارس ٢٠١٩. ويتوقع منه أن يولد بيانات يمكن تصنيفها بحيث تساعد على تحديد المعرضين لخطر التخلف عن الركب. ويتوقع مزيد من

البيانات من الدراسة الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية للأسر المعيشية لعام ٢٠١٩، والدراسة الاستقصائية الزراعية بين التعدادين عام ٢٠١٩، والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية عام ٢٠٢٠. بيد أن المقررة الخاصة علمت، خلال مباحثاتها مع وزارة التخطيط والمعهد الوطني للإحصاءات، أن التعداد والدراسات الاستقصائية الثلاث المذكورة أعلاه يمكن أن توفر بعض مستويات تصنيف البيانات اللازمة لتحديد المعرضين لخطر التخلف عن الركب وتقييمهم الكمي. ويوجد تصنيف محدود للبيانات، ويعزى ذلك جزئياً إلى القيود التقنية المفروضة على الوزارة والمعهد الوطني للإحصاءات. وتماشياً مع الغاية ١٧-١٧، توصي المقررة الخاصة بتعزيز الدعم في مجال بناء القدرات لمعالجة هذا الأمر.

٢٣- والالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب يرد أيضاً في أهداف التنمية المستدامة بعبارات الغايات المطلقة، مثل تحقيق الوصول بنسبة ١٠٠ في المائة إلى الرعاية الصحية أو التعليم الجيد، أو القضاء على الفقر والجوع بالنسبة للجميع، وبكون خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف تنطبق على جميع الناس في جميع البلدان. وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ المساواة وعدم التمييز، الذي يلزم بالمساواة في الحقوق للجميع، وهو ما يعني الوصول إلى الجميع، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً واستبعاداً. وسيطلب بلوغ الغايات الشاملة للجميع توجيه اهتمام خاص إلى الفئات أو المناطق الأكثر حرماناً لضمان تقدمها بوتيرة أسرع من غيرها بحيث تتقلص التفاوتات تدريجياً.

٢٤- وتلزم خطة عام ٢٠٣٠، إذ تشدد على أهمية مبدأ المشاركة، بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بروح من الشراكة، بمشاركة جميع البلدان وأصحاب المصلحة والناس. ويشدد الهدف ١٧ على الشراكات، بما في ذلك عن طريق تشجيع وتعزيز "الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة" (الغاية ١٧-١٧). وفي الوقت نفسه، يلزم الهدف ١٦ بـ "اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات" على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية (الغايتان ١٦-٧ و ١٦-١٠).

٢٥- وينبغي للدول أن تضع إطاراً للمساءلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويشمل هذا آلية الاستعراض الطوعي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى وآليات الرصد التشاركية على الصعيد الوطني. وتشمل المساءلة الإجراءات التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية، والتي ينبغي أن تسترشد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومن الهام بالنسبة للمساءلة أن تتوخى ثورة البيانات التي حركتها الغاية ١٧-١٨ بيانات يمكن تصنيفها بشكل كامل، بما في ذلك على أسس معترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أهداف التنمية المستدامة الكمبودية وحقوق الإنسان

٢٦- وافق مجلس الوزراء الكمبودي على إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ونشرته وزارة التخطيط في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩. ويعرض الإطار الأهداف والغايات والمؤشرات ومصادر البيانات الوطنية، وخطوط الأساس والغايات السنوية الوطنية، ويحدد الوكالات المسؤولة عن التنفيذ. وهو يوضح كيفية التي يمكن بها للأهداف الكمبودية أن تصب في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية المقبلة، التي تنهل من المرحلة الرابعة

من الاستراتيجية الرباعية الأركان للحكومة. وتشمل الأهداف الكمبودية الغايات الوطنية الـ ٨٨ والمؤشرات الـ ١٤٨ العالمية والمحددة محلياً، إضافة إلى هدف إضافي بشأن إنهاء الآثار السلبية المترتبة على الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وتعزيز مساعدة الضحايا.

٢٧- ومن منظور حقوق الإنسان، ثمة اعتراف بأهمية عدم ترك أي أحد خلف الركب في أهداف التنمية المستدامة الكمبودية، على النحو الوارد في مختلف جوانب الإطار، ويعتبر أحد المعايير لتحديد أولويات مرحلة التنفيذ وترتيب مراحل تنفيذ الغايات^(٤). وبالمثل، تعكس الأهداف الكمبودية العديد من جوانب أهداف التنمية المستدامة المتصلة ضمناً بحقوق الإنسان. بيد أن هناك حالات إغفال، ولا سيما الهدف ١٦ الكمبودي. فمن بين ١٢ غاية من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، لم تستنسخ الأهداف الكمبودية إلا ٣ (تقول الحكومة إن ذلك يعزى إلى توافر البيانات وإنها ستستخدم مؤشرات بديلة بالنسبة للأخرى). وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات هامة - تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة؛ وضمان كون عملية صنع القرار متجاوبة وشاملة للجميع وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات؛ وتوفير هوية قانونية للجميع - فإنها لا تتناسب جميعها مع طموح الغايات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، المؤشر المحدد للغاية ١٦-٣ بشأن تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة هو "نسبة الأشخاص المنخرطين في عملية نشر القوانين". وإضافة إلى ذلك، تُفتقد غايات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان على نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من جميع أشكال العنف؛ وإنهاء إساءة معاملة الأطفال وتعذيبهم؛ والحد من الفساد وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية من أجل منع العنف ومكافحة الجريمة؛ وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها. وبالنظر إلى أن العديد من التوصيات التي تلقتها كمبوديا من آليات الأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان تتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، توصي المقررة الخاصة باستعراض الغايات والمؤشرات المتصلة بالأهداف الكمبودية لإبراز الثغرات القائمة والالتزام الذي أعربت عنه الحكومة بمعالجتها على نحو أفضل.

٢٨- ولم تنقل الجوانب الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان من أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الكمبودية. فعلى سبيل المثال، بينما تشمل الأهداف الكمبودية جميع أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تعكس الغايات المتصلة بحقوق محددة أو وسائل التنفيذ المتصلة بتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة (الغاية ٣-٨)؛ وضمان التعليم لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين (الغاية ٤-٧)؛ وتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات (الغاية ٥-٨)؛ وتحقيق توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة (الغاية ٨-٥)؛ والقضاء على السخرة والرق المعاصر وأسوأ أشكال عمل الأطفال (الغاية ٨-٧)؛ وحماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفّر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون

(٤) إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية (٢٠١٦-٢٠٣٠)، متاح على الرابط التالي:

<https://opendevelopmentcambodia.net/dataset/?id=cambodian-sustainable-development-goals-framework-2016-2030>

(الغاية ٨-٨)؛ وإزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد (الغاية ١٠-٣)؛ وضمان حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة (الغاية ١١-١).

٢٩- وتصبح الإزالة الفعلية للعديد من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية أكثر وضوحاً على مستوى المؤشرات، مع غياب مؤشرات هامة متعلقة بحقوق الإنسان. وهذا أكثر بروزاً فيما يتصل بالهدفين ٨ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً بعض الثغرات في مجالات أخرى، بما في ذلك قياس الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهو جانب هام من جوانب تعزيز المشاركة في تنفيذ ورصد الأهداف الكمبودية.

٣٠- وتبدو مؤشرات أخرى متعلقة بحقوق الإنسان في الأهداف الكمبودية، على الرغم من التغييرات التي تعتبر هامة من منظور حقوق الإنسان. ويكتسي هذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتصنيف البيانات. فعلى سبيل المثال، يقيس المؤشر ١-٣-١ "نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء". وفي إطار الأهداف الكمبودية، المؤشر هو "نسبة الفقراء والضعفاء الذين يتلقون خدمات الطوارئ والإغاثة الاجتماعية". وبالتالي، فقد جانب هام من جوانب حقوق الإنسان من أهداف التنمية المستدامة، وهو عدم ترك أي أحد خلف الركب^(٥). بيد أنه من الهام الإشارة إلى المؤشر ١٧-١٨-١ من الأهداف الكمبودية يقيس "نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعية على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغايات المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية". وسيساعد هذا على ضمان استمرار الاهتمام بتحسين التصنيف والحفاظ على التركيز على عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣١- وحصلت المقررة الخاصة، خلال بعثتها في أيار/مايو ٢٠١٩، على تأكيد بأنه يمكن مراجعة الأهداف الكمبودية عقب الاستعراض الوطني الطوعي. ومن شأن ذلك أن يمكن من إدراج غايات ومؤشرات محددة تربط بين السياسات والأولويات الحكومية: فيما يتعلق بالهدف ١٦، وضع سياسة للمساعدة القانونية، وبذل جهود للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومكافحة الفساد، أو القضاء على العنف ضد النساء والأطفال.

رابعاً- اعتبارات حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الكمبودية

ألف- عدم التمييز والمساواة

٣٢- تشير الحكومة، في إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية، إلى أن "مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب والحاجة إلى معالجة الأهداف والمناطق أو الفئات السكانية، المتخلفة عن

(٥) من الأمثلة الأخرى التي لا تعكس فيها مؤشرات الأهداف الكمبودية التصنيف في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المؤشرات التالية: ١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١، و١-٤-١ من الأهداف الكمبودية.

الآخرين، اعتبار يأتي في المقام الأول" وأنه "على طريق المستقبل، ستكون أوجه التفاوت وعدم المساواة الناشئة عنصراً أساسياً في تحديد الأولويات". وتشير الحكومة أيضاً إلى أن "الأعمال غير المنجزة" في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا تندرج ضمن هذه القضايا ذات الأولوية وأن التحليل دون الوطني يؤكد على التباينات بين المحافظات، ولا سيما فيما يتصل بالهدف المتعلق بالفقر والعديد من أهداف الوظيفة العامة. فعلى سبيل المثال، في مجالات التعليم أو الطفولة أو الوفيات النفاسية، أبانت بعض أنماط التغيير في المحافظات عن أوجه تحسن أقوى من المتوسط في المجالات التي أعطتها الحكومة أولوية، وفي المقابل لا تزال أخرى تحتاج إلى استمرار أو زيادة الجهود المحددة الهدف^(٦).

٣٣- وعند تجاوز الفوارق الجغرافية، ينبغي أن ينصب الاهتمام أيضاً على فئات محددة أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وركزت المقررة الخاصة بوجه خاص، في تقاريرها السابقة، على عدم التمييز والمساواة وحددت مجموعة من الأفراد والفئات التي يرجح أن تتخلف عن الركب (انظر A/HRC/36/61 و A/HRC/39/73). وهي تشمل النساء، والأطفال، والشعوب الأصلية، وطالبي اللجوء واللاجئين، والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع، ومتعاطي المخدرات والمواد المخدرة ممن لهم مشاكل إدمان، والمحتجزين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين أُخلوا من أراضيهم أو بيوتهم، والمجتمعات المحلية للتشام والمنحدرين من الإثنية الفيتنامية وخمير كروم. وينبغي أن تضاف إليها فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي وحاملي صفات الجنسين، وعمال القطاع غير الرسمي، والعمال المهاجرين، والمسنين. ومن المناسب أيضاً اعتبار الفقراء ومن هم على حافة الفقر بأنهم أشخاص معرضون للتخلف عن الركب. ويوجه المزيد من الانتباه إلى عدد من هذه الفئات في إضافة هذا التقرير (A/HRC/42/60/Add.1).

٣٤- وتتطلب الجهود المحددة الهدف أن تكون الفئات المعنية "مرئية"، بما في ذلك من منظور إحصائي. وتنزع استقصاءات الأسر المعيشية التقليدية، المفيدة في تحديد المتوسطات الوطنية، إلى إخفاء أوجه التفاوت وإلى استبعاد الفئات السكانية التي قد تكون من بين أفقر الفقراء، أو الأكثر ضعفاً وهميشاً. والشعوب الأصلية مثال على ذلك: فهي، إذ تمثل أقل من ١,٥ في المائة من مجموع سكان كمبوديا، تختفي في المتوسطات الوطنية^(٧). ويرتبط مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ارتباطاً وثيقاً بمسألة تصنيف البيانات، عند وضع الغايات الوطنية وعند رصد التقدم المحرز.

٣٥- وفي بعض الأحيان، قد تتطابق التفاوتات الجغرافية مع الفوارق فيما بين المجموعات. فعلى سبيل المثال، تنزع الشعوب الأصلية عموماً إلى أن تكون الأفقر والأكثر اعتماداً على الزراعة والغابات في كسب عيشها، وبالتالي فقد تأثرت على نحو خاص بالامتيازات العقارية الاقتصادية، وامتيازات التعدين، وسدود الطاقة الكهرومائية، والاستيلاء على الأراضي، وإزالة الغابات، وقطع الأشجار غير القانوني؛ كما يرجح أكثر ألا تكون لها إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وأن تكون خارج المدرسة. وعلى الرغم من أن الشعوب الأصلية تمثل نسبة مغوية ضئيلة من سكان البلد، فإنها تمثل الأغلبية في محافظات الشمال الشرقي لكمبوديا: ٦٤

(٦) انظر *Cambodian Sustainable Development Goals (CSDGs) Framework (2016–2030)*, p. 17

(٧) سجلت كمبوديا، في تقريرها الأخير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/KHM/14-17)، ٢٢١ ٩٥٣ نسمة من الشعوب الأصلية، تمثل ١,٣٩ في المائة من مجموع السكان، وتشمل ٢٤ مجموعة مختلفة من الشعوب الأصلية موزعة على ١٥ محافظة.

في المائة و ٥٨ في المائة من سكان محافظة راتاناكيري وموندولكيري، على التوالي^(٨). وكلتا المحافظتين من بين المحافظات المتخلفة عن الركب في العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعكس محدودية التمتع بالحقوق في الصحة والتعليم وفي مستوى معيشي مناسب. وفي محافظات أخرى، تتراوح أعداد السكان الأصليين بين بضع مئات وأقل من ٤٠٠٠ نسمة، ولذلك سيتطلب أي عمل "لجذبهم من موقعهم في الخلف" تحديد الأولويات بطريقة خاصة.

٣٦- وإضافة إلى فئات محددة، ينبغي لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً الشرائح السكانية الأوسع نطاقاً. واستناداً إلى خط الفقر المحدد وطنياً، فقد تراجعت مستويات الفقر في كمبوديا تراجعاً حاداً من ٤٧,٨ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٧,٧ في المائة عام ٢٠١٢، و ١٣,٥ في المائة عام ٢٠١٤، وأقل من ١٠ في المائة عام ٢٠١٩. بيد أن معظم الأسر التي خرجت من برائن الفقر لم تفعل ذلك إلا بهامش ضئيل. فقرابة ٤,٥ ملايين، أو ٢٨ في المائة، من السكان الفقراء لا يزالون على حافة الفقر وعرضة للوقوع في برائنه من جديد^(٩). وتشير التقديرات إلى أن من شأن فقدان مجرد ٣٠ سنتاً في اليوم أن يرفع معدل الفقر إلى ٤٠ في المائة^(١٠). فالفقراء ومن هم على حافة الفقر لا يزالون معرضين له بدرجة كبيرة، وبالتالي سيتطلب الأمر اتخاذ تدابير إضافية حتى يتمكنوا من اللحاق بالركب ويتحقق تخفيض تدريجي للتفاوتات، وذلك من خلال توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في الآن نفسه. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن معامل جيني تراجع تدريجياً (من ٠,٣٨ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٢٩ في المائة عام ٢٠١٤ و ٠,٢٨ في المائة عام ٢٠١٧)، مما يشير إلى تقلص التفاوت في الدخل في صفوف سكان كمبوديا.

٣٧- وترمي الغاية ١٠-١ من أهداف التنمية المستدامة الكمبودية إلى "استمرار نمو دخل أدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني"، وهو ما يعكس إرادة الحكومة في انتشال الناس من فقر الدخل وإعطاء الأولوية لأشد الناس فقراً. ومع ذلك، لا يقدم قياس الفقر النقدي لوحده صورة كاملة. فتحليلات الفقر المتعددة الأبعاد تساعد على جعل السكان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً مرتين من الناحية الإحصائية وعلى تحديد التدابير اللازمة لإنهاء الفقر "بجميع أشكاله"، على النحو المبين في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ترحب المقررة الخاصة بالتقرير المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة التخطيط، الذي ينظر في فقر الأطفال على نطاق العديد من الأبعاد الرئيسية مثل الصحة، والتغذية، والمياه، والتعليم، والإسكان، من خلال تحليل أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة^(١١). ويكمل التقرير المعلومات المتعلقة بالفقر النقدي، نظراً لوجود أطفال ليسوا بالضرورة فقراء من الناحية المالية، لكنهم محرمون من مناح عديدة تمنع إعمال حقوقهم وتحقيق كامل إمكاناتهم. وفي

(٨) انظر اليونيسيف، *Independent Evaluation of the Multilingual Education National Action Plan in Cambodia*, final report, vol. 1 (May 2019).

(٩) انظر (2017) the World Bank in Cambodia: overview، متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/country/cambodia/overview.

(١٠) انظر *World Bank, Cambodian Agriculture in Transition: Opportunities and Risks* (Washington D.C., May 2015), p. 12.

(١١) انظر (2018) *Child Poverty in Cambodia*، متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/cambodia/reports/child-poverty-report-cambodia.

هذا الصدد، تقدر المقررة الخاصة إدراج المؤشر ١-٢-٢ للأهداف الكمبودية الذي يقيس "نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر مقيساً بالأبعاد المتعددة وفقاً للتعريفات الوطنية". وقد أبانت كمبوديا، شأنها شأن كثير من البلدان، عن دلائل على زيادة تركيز الثروة. ويمكن لفهم هذا فهماً أفضل أن يعمق الوعي بضده، ألا وهو تركيز الفقر، وأن يساعد في تنفيذ الخطط الرامية إلى انتشال الناس من الفقر.

٣٨- وسيكون اعتماد إطار السياسة العامة للحماية الاجتماعية ٢٠١٦-٢٠٢٥ واستمرار الاستثمار في الإصلاحات الشاملة للحماية الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية في الأعمال التدريجي لحقوق الفئات الأكثر هشاشة. وفي إطار هذه الخطة، يجري توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية غير القائمة على دفع اشتراكات لتشمل حماية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال، وفي الوقت نفسه ستغطي البرامج القائمة على الاشتراكات المعاشات التقاعدية في سن التقاعد والتأمين الصحي في حالة المرض. ومن الأهمية بمكان أن يكون الإطار ممولاً تمويلياً كافياً وأن يضع وسائل لتأمين مجموعات القطاع غير الرسمي وكذلك من هم على حافة الفقر، بما أن هؤلاء كثيراً ما يكونون معرضين جداً للصدمات.

٣٩- ووثقت المقررة الخاصة، أثناء بعثتها الأخيرتين، حالة فئتين من الأفراد والمجموعات المعرضين لخطر التخلف عن الركب: القرويون الطافون في بحيرة تونلي ساب ومتعاطو المخدرات الذي لديهم مشاكل إدمان. وتقدم المقررة الخاصة، عند تسليطها الضوء على هاتين الفئتين، بعض الاقتراحات بشأن وضعهما والكيفية التي يمكن بها إدماجهما على نحو أفضل في إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية.

القرى الطافية في بحيرة تونلي ساب

٤٠- أولاً، سلطت المجتمعات المحلية الطافية في بحيرة تونلي ساب بمنطقة كامبونج تشنانغ، المتأثرة بخطط إعادة التوطين، الضوء على التباينات الهامة بين الطريقة التي تعامل بها المجتمعات المحلية للخمير وتلك التي يعامل بها المنحدرون من أصل فييتنامي. وقد قامت السلطات بإعادة التوطين للحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة، بحيث تحدد من التلوث وتنهض بصورة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان ١٤ و ١٥. والأشخاص الأكثر تضرراً فقراء ومعرضون للتخلف عن الركب. ويعيش العديد منهم الآن في مواقع إعادة توطين مؤقتة (وبعضهم في أخرى دائمة).

٤١- وأشارت المقررة الخاصة إلى أن بعض مواقع إعادة التوطين تفتقر إلى المياه المأمونة والصرف الصحي والكهرباء والهياكل الأساسية للنقل وإمكانية كافية للحصول على سبل العيش الملائمة لإمداد المجتمعات المحلية بمستوى معيشي لائق. وترحب بكون السلطات المحلية علقت، قبل زيارتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، إعادة توطين المنحدرين من الإثنية الفييتنامية في موقع يسمى دامبوه كراكاس لتحسين فرص الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وجرى تأكيد المزيد من عمليات التعليق خلال اجتماعات المحافظات في أيار/مايو. وهذا مناسب لضمان عدم تخلف هذه المجتمعات عن الركب في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٢ - بيد أن المقررة الخاصة لا تزال قلقة، منذ بعثتها في أيار/مايو ٢٠١٩، إزاء حالة مواقع إعادة التوطين المؤقتة. فإضافة إلى المسائل المبيّنة أعلاه، أعربت عن قلقها العميق لأن مستوى النفايات الصلبة والبلاستيكية والمياه المستعملة غير المضمونة في مواقع إعادة التوطين المؤقتة، لا سيما في بلدية ترو تشنوك، سيؤدي إلى تلوث خطير عندما يرتفع مستوى المياه، مما سيؤثر سلباً على حقوق السكان في الصحة والمياه. كما أعربت عن القلق لكون العديد من البيوت التي نقلت في المواقع المؤقتة، وحتى في بعض مواقع إعادة التوطين الدائمة، توجد حالياً دون الخط الأعلى لمستوى المياه، لكنها قد لن تبقى قادرة على الطفو عندما يفيض الماء على الأرض، وهو ما يثير شواغل بشأن الحق في السكن اللائق. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً إزاء إعادة توطين الأشخاص في الغابة المغمورة التي تعتبر منطقة محمية في المحيط الحيوي من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتوصي المقررة الخاصة بأن تكفل السلطات المختصة احترام الشروط في جميع مواقع إعادة التوطين، سواء أكانت مؤقتة أو دائمة، للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية وذلك على سبيل الاستعجال.

٤٣ - وتسلمت المقررة الخاصة الضوء على الحالة المشقة على نحو خاص للأسر المنحدرة من الإثنية الفيتنامية التي تعيش في كمبوديا لأجيال لكنها تفتقر إلى الجنسية والوثائق الإدارية. فهي ليست أكثر تأثراً بإعادة التوطين من المجتمعات المحلية للخمير الذين يمكنهم الحصول على أراضٍ مجهزة بمرافق أفضل (الطرق، الكهرباء، المياه) فحسب، بل يزيد الافتقار إلى الوثائق الإدارية ووثائق الجنسية مخاطر إضافية عندما تكون الوثائق لازمة للحصول على الحقوق الاجتماعية. وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير الوثائق للمنحدرين من الإثنية الفيتنامية، بما في ذلك بطاقات الهجرة الدائمة، لكنها تثير مسألة غياب الحقوق المرتبطة بحيازتها. وقد لا يتمكن الأطفال في المجتمعات المحلية للمنحدرين من إثنية فيتنامية من الوصول إلى المدارس، لأنهم لا يستطيعون الحصول على شهادات الميلاد، ومن ثم يحرمون من حقهم في التعليم^(١٢). وبالنظر إلى أوجه ضعف هذه المجموعة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان إحقاق حقوقهم من أجل ضمان ألا يؤدي تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة الكمبودية المتصلة بالبيئة وحماية التنوع البيولوجي إلى الحرمان من حقوق اجتماعية أخرى ومن الأهداف الكمبودية المتعلقة بالحياة الصحية والتعليم الجيد والمياه للجميع والحد من عدم المساواة. وفيما يتعلق بالمجتمعات المحلية للفيتناميين، يعد تحقيق الغاية ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة بشأن توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، أمراً أساسياً.

متعاطو المخدرات

٤٤ - يهيم مثال ثان للأشخاص المعرضين للتخلف عن الركب متعاطي المخدرات، وهم موضوع حملة وطنية لمكافحة المخدرات أُطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. فمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك في مجال المخدرات، تكسب أهمية ومعترف بها في الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة (وإن كانت المقررة الخاصة تشير إلى أن الأهداف الكمبودية لا تشمل هذا الهدف بعينه). وتشير المنشطات الأمفيتامينية القلق على نحو خاص وقد أصبحت كمبوديا

(١٢) انظر، في جملة أمور، اليونسيف، *Inclusion and Quality in Islamic Schools, Buddhist Monastic Schools and Floating Schools* (June–September 2018).

بلد عبور رئيسي للمخدرات، على الرغم من أن لديها عقوبات رادعة جداً في قوانينها المتعلقة بمكافحة المخدرات^(١٣).

٤٥ - بيد أنه من الهام، عند تحقيق أحد الأهداف، إيلاء اهتمام للمعرضين لخطر التخلف عن الركب بحيث لا تتأثر أهداف أخرى سلباً - في هذه الحالة تعزيز الغاية ٣-٥ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد وعلاج ذلك). ومنذ بداية حملة مكافحة المخدرات، ارتفع عدد نزلاء السجون من حوالي ٢٢ ٠٠٠ إلى أكثر من ٣١ ٠٠٠، حوالي ٥٠ في المائة منهم محتجزون بتهم تتصل بالمخدرات. وأبلغت السلطة الوطنية لمكافحة المخدرات ووزير العدل المقررة الخاصة بأن جميع المحتجزين (العديد منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة) متهمون بجرائم خطيرة هي الاتجار، ولا أحد منهم مجرد حيازة المخدرات لأغراض الاستعمال الشخصي. بيد أن المقررة الخاصة سمعت، أثناء بعثتها، ادعاءات بخلاف ذلك.

٤٦ - وقد ركزت المقررة الخاصة بوجه خاص على برامج العلاج من تعاطي المخدرات المستخدمة في كمبوديا. وزارت خدمات العلاج المجتمعي في المستشفى المركزي لمقاطعة ميانتشني ومركزي إعادة تأهيل المدمنين المعلقين في أورخاس خنوم وشيفيت ثمي. كما علمت عن خدمة علاج متعاطي الأفيونيات بالميثادون، وهي متاحة في مستشفيات فقط. وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين توافر العلاج بالميثادون وبترتيب أولويات العلاج المجتمعي، وإن كانت تشير إلى أن هذا الأمر غير مدرج بشكل كامل في أهداف التنمية المستدامة الكمبودية^(١٤). وتذكر الحكومة أن هذا يعود إلى المؤشرات التقييدية، على الرغم من أن وزارة الصحة أدرجت الأفيونيات والمنشطات الأمفيتامينية في الخطة الصحية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بمؤشرات دقيقة. وترحب المقررة الخاصة بالمبادئ التوجيهية السريرية لوزارة الصحة بشأن الحد الأدنى من مجموعات الأنشطة بالنسبة للمراكز الصحية، وتدريب المستشارين المجتمعيين، وبالتركيز على إعادة إدماج الأشخاص المتضررين في مجتمعاتهم المحلية. وتشير إلى أهمية ضمان منح الأشخاص المتضررين فرص تدريب مهني مناسبة ومنع التمييز ضدهم عندما يلتمسون إعادة الإدماج، بما في ذلك في مكان العمل.

٤٧ - ومع ذلك، تسلط المقررة الخاصة الضوء أيضاً على قلقها بشأن إيداع متعاطي المخدرات غير الطوعي في مؤسسات العلاج. وعلى الرغم من أن أهمية إكمال برامج إعادة التأهيل أمر مفهوم، يثير استمرار الاعتماد على مراكز المخدرات المغلقة وإيداع متعاطي المخدرات الذين يجلبهم ذوهم إلى هذه المراكز القلق من احتجاز أناس قسراً من دون إذن ورقابة ملائمين. وتشجع مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالعلاج من تعاطي المخدرات العلاج الطوعي

(١٣) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، Cambodia overview، متاح على الرابط التالي:

www.unodc.org/southeastasiaandpacific/en/cambodia/overview.html؛ وتقرير السلطة الوطنية لمكافحة

المخدرات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، متاح على الرابط التالي: [www.nacd.gov.kh/wp-](http://www.nacd.gov.kh/wp-content/uploads/2018/11/report_9_month_2018.pdf)

[content/uploads/2018/11/report_9_month_2018.pdf](http://www.nacd.gov.kh/wp-content/uploads/2018/11/report_9_month_2018.pdf).

(١٤) المؤشر ٣-٦-١ من الأهداف الكمبودية هو النسبة المئوية للأشخاص الذين تلقوا العلاج من تعاطي المخدرات، لكنه لا يقيس إلا "عدد حالات إدمان الأفيونيات المسجلة في مصالح العلاج الإبدالي بالميثادون وليس الأنواع الأخرى من العلاج السلوكي الإدراكي من المخدرات غير الأفيونية".

القائم على الأدلة في المجتمع المحلي بدلاً من العلاج الإجباري في البيئات المغلقة^(١٥). ومع بناء مراكز جديدة أكبر حجماً، تنتقل هذه المرافق بعيداً جداً عن المجتمعات المحلية التي يمكن للمستفيدين إعادة الاندماج فيها.

مراكز الشؤون الاجتماعية

٤٨ - أخيراً، زارت المقررة الخاصة مرة أخرى مركز بنوم بنه الانتقالي للشؤون الاجتماعية (سيبو). وأشارت إلى أن في المركز عدداً أقل بكثير من الناس مما كان عليه الأمر سابقاً، ولكنها أشارت إلى أن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والنفسية الاجتماعية لا يزالون هناك. فهم يُستَبقون في المركز ضد رغبتهم و/أو على أساس إعاقاتهم، مما يثير شواغل جدية بشأن الاحتجاز التعسفي، وعدم توفير الرعاية الكافية، وانتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتلقت المقررة الخاصة، منذ الزيارة التي قامت بها في أيار/مايو ٢٠١٩، معلومات تتعلق بزيادة في عدد الأشخاص في المركز وكذا بوفاة شخص، يزعم أنه شخص يتعاطى المخدرات له إعاقة عقلية أنت به أسرته، في المركز وبترديد جثته قبل إخطار أسرته وقبل إجراء تحقيق خارجي في سبب الوفاة. ويثير هذا شواغل خطيرة: إذ ينبغي اعتبار أي وفاة في مركز مغلق مشبوهة وتبرر إجراء تحقيق مستقل من جانب هيئة مختصة، مثل مدع عام.

٤٩ - وتوصي المقررة الخاصة بإجراء تحقيق مستقل في هذه القضية وبإجراء استعراض متعمق للمركز، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي أن يستمر وجود المركز أصلاً. وإذا كان لبراي سيبو أن يصبح مكاناً لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، فمن الأساسي الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدقت عليها كمبوديا. وبعبارة بالاتفاقية، ينبغي ألا يكون وجود الإعاقة مبرراً بأي حال من الأحوال لأي حرمان من الحرية وينبغي دعم الأشخاص ذوي الإعاقة للعيش داخل المجتمعات المحلية بدلاً من فصلهم عنها. وعلى العكس من ذلك، إذا كان يفترض أن يكون براي سيبو مأوى للمتشردين، فتنبغي عندها إعادة النظر في مكانه وينبغي نقله إلى مكان أقرب إلى وسط بنوم بنه. فالناس الذين يفترض فيه أن يساعدهم والمشردون ينبغي أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المأوى بحرية ومغادرته بإرادتهم. ولا يزال المركز، كما هو في الوقت الراهن، يعمل كمكان للاحتجاز التعسفي وينبغي إغلاقه.

باء- المشاركة والشراكات

٥٠ - ينبغي إشراك الجميع في توطين أهداف التنمية المستدامة ورصد تنفيذها. ولجميع أصحاب المصلحة أدوار ليس فقط كجهات تمهد للتغيير، وإنما أيضاً كجهات مسرّعة للتغيير. وفي إطار الغاية ١٧-١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للدول تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة. فالشراكات مع منظمات المجتمع المدني لها أهمية خاصة من منظور حقوق الإنسان، بالنظر إلى تركيز هذه المنظمات على العمل السياسي وتقديم الخدمات، وكلاهما يمكن أن يعطي صوتاً لأصحاب الحقوق (وخاصة الفئات الأكثر تهميشاً والأقل تمثيلاً) في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

(١٥) انظر United Nations Development Programme and others, “International guidelines on human rights and drug policy” (March 2019).

الكمبودية ورصدها. وباستخدام جملة مكثفة، ينبغي أن يكون التخطيط والتنفيذ والرصد ديمقراطياً لا بيروقراطياً.

٥١- ولكي تكون المشاركة مجدية، يلزم أن تكون هناك ثقة بين المجتمع المدني والحكومة، وحيز يُشعّان معاً من أجل المشاركة، وتوفير الموارد الملائمة لإتاحة حدوث ذلك. وأبلغ وزير الداخلية المقررة الخاصة، خلال الزيارة التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بإنشاء منتدى الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تحت قيادته، بهدف التشاور بانتظام مع المجتمع المدني. وقد عقد اجتماعان، أحدهما في حزيران/يونيه ٢٠١٨ والثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نظم أيضاً اجتماع استشاري مع منظمات غير حكومية أجنبية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وهو أول اجتماع من نوعه منذ صدور قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلن وزير الداخلية أنه أصدر تعليمات إلى إدارات المحافظات لتنظيم اجتماعات مماثلة مع المنظمات غير الحكومية كل ستة أشهر. وفي شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٩، جرى تقاسم مبادئ توجيهية بشأن حوار شراكة المحافظات في اجتماع نظمه مجلس تنمية كمبوديا، كجزء من استراتيجية الحكومة للتعاون والشراكة الإنمائيين (٢٠١٩-٢٠٢٣).

٥٢- وسيحکم على مدى نجاح هذه المنتديات بما إذا كانت مشاورات موضوعية تثري التشريعات والسياسات والممارسات وتؤثر عليها. ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه العمليات شاملة للجميع وأن تكون جميع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي ترغب في المشاركة قادرة على فعل ذلك. وعندها فقط ستشرع كمبوديا في بناء مجتمع أكثر شمولاً للجميع مع الاستماع لجميع الأصوات في مشاورات ومشاركة مجدية.

٥٣- وأعربت المقررة الخاصة عن القلق بشأن الإطار القانوني والسياساتي لمشاركة المجتمع المدني في التقارير والبلاغات السابقة^(١٦). ولا تزال العديد من هذه الشواغل قائمة. وتحتاج بعض أحكام قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، على وجه الخصوص، إلى مراجعة أو توضيح، وتحديداً المادة ٨ (التسجيل)، والمادة ٩ (لا يسمح للمنظمات غير الحكومية غير المسجلة بالعمل)، والمادة ٢٤ (حياد المنظمات غير الحكومية). وثمة شواغل مماثلة لها صلة بقانون النقابات. ومن المشجع أن الحكومة قد باشرت عملية مراجعة قانون النقابات العمالية، وكذا الانفتاح الذي أعربت عنه لمراجعة قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتسلسل المقررة الخاصة الضوء على عملية وضع مشروع القانون المتعلق بالحصول على المعلومات. وقد مكنت هذه العملية، بقيادة وزارة الإعلام واليونسكو وبدعم فاعل من منظمات المجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مختلف الجهات الفاعلة، والعديد منها من مجموعات المجتمع المدني، من الإسهام في تطوير القانون بطريقة مجدية. وتوصي المقررة الخاصة بأن تنظر الحكومة في مأسسة هذا المستوى من المشاركة في سن القوانين ورسم السياسات من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن الصياغة القانونية التشاركية. ومن المحتم حالياً اعتماد القانون المتعلق بالحصول على المعلومات وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على ضمان موارد كافية لتنفيذه الفعال.

(١٦) انظر A/HRC/33/32؛ وA/HRC/33/62؛ وA/HRC/33/62؛ والفقرات ٢٨-٣٤، وA/HRC/36/61، والفقرات ٤٤-٤٩؛ وA/HRC/39/73، والفقرات ٦١-٦٥.

٥٤ - وتسير المشاركة جنباً إلى جنب مع الحماية. وينبغي أن تكون المشاركة في تخطيط وتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة الكمبودية والتعهدات والالتزامات الدولية الأخرى عملية مفتوحة من دون خوف من الاتهامات والملاحقة القضائية. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء تجريم مناصرة حقوق الإنسان. فمنظمات المجتمع المدني التي تناصر حقوق الإنسان ليست بالضرورة صوتاً للمعارضة السياسية. وحقوق الإنسان ينبغي أن تكون لغة الجميع، وكذا أولوية الحكومة. ويأتي ذلك في سياق أوسع نطاقاً لتقلص حيز حرية التعبير. وإضافة إلى القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات المبلغ عنها سابقاً، يجري تقديم المحاكمات في إطار تعديلات آذار/مارس ٢٠١٨ على قانون العقوبات (حكم الطعن في الذات الملكية). ويمكن أن يكون للقيود المفروضة على حرية التعبير أثر سلبي على المجتمع المدني والمشاركة العامة، بما في ذلك في مجال تنفيذ الأهداف الكمبودية ورصدها.

٥٥ - ويسر المقررة الخاصة أن تبلغ أن وزارة الداخلية ألغت تعميم تشريع الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الذي يلزم منظمات المجتمع المدني بتقديم إخطار قبل ثلاثة أيام من أي نشاط. وتشجع التعليمات الجديدة "الحرية والحقوق الكاملة لمزاولة أنشطتها في مملكة كمبوديا من دون عوائق" وفقاً للقوانين السارية. لكن لم تساير جميع السلطات من المستوى دون الوطني هذا التقدم. وتلقت المقررة الخاصة العديد من التقارير عن قدوم الشرطة المحلية من دون دعوة إلى مناسبات أو دورات تدريبية أو اجتماعات، أو التقاطها صوراً فوتوغرافية، أو استفسارها عن المنظمين وجدول الأعمال، أو طلبها معلومات عن المشاركين. كما تلقت معلومات عن مراقبة عن كتب لممثلي المجتمع المدني وأسره. وقد أنشئت هيئة مشتركة بين الوزارات لمعالجة الشكاوى والطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تتصل مباشرة بتلك الهيئة عندما تقيد السلطات المحلية أنشطتها أو تعطلها. وتوصي المقررة الخاصة بفتح عضوية هذه الهيئة لتشمل منظمات المجتمع المدني، بالنظر إلى شواغلها المشروعة بشأن ضمان معالجة الشكاوى والطلبات بفعالية وشفافية.

٥٦ - ويتعلق الأمر هنا بالحق في التجمع السلمي بصورة خاصة. فما فتئت التجمعات والمسيرات في الأماكن العامة، بما في ذلك اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) واليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)، تُرفض باستمرار في أربع مقاطعات على الأقل: بنوم بنه، وبانتياي ميانشي، وكوه كونغ، وبرياه فيهبهار. وأبلغت المقررة الخاصة أن هذه القيود ضرورية من أجل التعامل مع حركة المرور، على الرغم من أن المسيرات المقترحة كانت في عطلات رسمية. ويوضح القانون المتعلق بالمظاهرات السلمية والمبادئ التوجيهية لتنفيذه بجلاء متى تكون القيود مقبولة. ويذكر دليل تنفيذ القانون المتعلق بالمظاهرات السلمية، على وجه الخصوص، أن "خطر تسبب مظاهرة في اختناق مروري لا يتسبب بالضرورة في خطر أو... يعرض الأمن والسلامة والنظام العام لخطر جسيم". وتوصي المقررة الخاصة بتطبيق قانون التظاهر السلمي والتطبيع مع التجمعات السلمية، مما يعزز مشاركة المجتمع المدني ويمكن الفئات المهمشة أو الضعيفة من التعبير عن شواغلها.

جيم - المساءلة

٥٧- يشدد التركيز على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية على أنه ينبغي للحكومات أن تكون مسؤولة أمام الشعب والدول الأخرى فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة، تماماً كما هي في حقوق الإنسان. فالمساءلة هدف في حد ذاته، كما أنها مبدأ ينبغي أن يطبق في جميع الأهداف. وتتطلب المساءلة وجود مؤسسات قوية تعمل بطريقة شفافة ومفتوحة أمام تمحيص الجمهورية للكيفية التي تحقق بها الأهداف.

٥٨- وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لمكافحة الفساد. وتشير الحكومة إلى أنه استناداً إلى شكاوى الناس والعديد من الطلبات، من منظمات المجتمع المدني ومن داخل الحكومة أيضاً، تعتبر أعمال مكافحة الفساد أحد الغايات ذات الأولوية ولذلك ينبغي أن تبرز في أهداف التنمية المستدامة الكمبودية. وصنفت منظمة الشفافية الدولية كمبوديا في المرتبة ١٦١ من بين ١٨٠ بلداً، في مؤشرها لمدرجات الفساد لعام ٢٠١٨، بعلامة ٢٠ من أصل ١٠٠، ولذا ينبغي لمكافحة الفساد أن تكون أولوية في تنفيذ الأهداف الكمبودية. ويكتسي التصدي للفساد في المؤسسات القضائية أهمية خاصة في هذا الصدد. وقد واجهت السلطة القضائية تحديات، بما في ذلك ادعاءات الفساد والرشوة، وكذا تدخل السلطة التنفيذية في عملها، مما يؤدي إلى انعدام ثقة الجمهور فيها^(١٧). وفي هذا الصدد، تشير المقررة الخاصة إلى أنه لم يتخذ أي إجراء بشأن دراسة نزاهة القضاء التي حددت في مؤشرات الرصد المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ومن شأن دراسة استقصائية من هذا القبيل أن تتيح فرصة لفهم تفصيلي لمسألة نزاهة القضاء والعقبات التي تحول دون قدر أكبر من الشفافية في المؤسسات القضائية وإدارتها الفعالة.

٥٩- وهذا أمر هام، بالنظر إلى أن المؤسسات القضائية هي نفسها أساسية في ضمان المساءلة في المجتمع ولها دور هام عندما يتعلق الأمر بالملاحقات القضائية المتعلقة بالفساد. ويمكن للثقة في الدولة وآليات الدولة أن تتدنى عندما لا تكون هناك إمكانية أو تكون هناك إمكانية محدودة للوصول إلى سبل الانتصاف وأدوات المساءلة. وتوصي المقررة الخاصة بأن تدرج الحكومة دراسة نزاهة القضاء في مؤشرات الرصد المشترك للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وأن تُمضي وزارة العدل قدماً في الدراسة في أقرب وقت ممكن. كما توصي الحكومة بأن تنقح غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الكمبودية لإتاحة قياس واضح للتقدم المحرز صوب مكافحة الفساد، في المؤسسات العامة على وجه الخصوص. وفي مسألة ذات صلة، سُرت المقررة الخاصة لدى علمها من وزارة العدل أن جميع المحاكم تعرض الآن بجلاء الرسوم التي يسمح لها بتقاضيتها مقابل الخدمات. وهي تشجع الوزارة على أن تبقي هذه المعروضات محيئة وفي مكان بارز.

٦٠- وتشير المقررة الخاصة إلى أن أحد العناصر الهامة في مكافحة الفساد وتعزيز مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة وكفؤة يمر عبر المناقشة المفتوحة في وسائط الإعلام. ويعد احترام حريات الصحافة أمراً أساسياً في هذا الصدد، ومع ذلك تحل كمبوديا بصورة متزايدة في درجات متدنية على مؤشرات حرية الصحافة مع وجود مجموعة متنوعة من القوانين، مثل اللائحة المتعلقة

(١٧) انظر CCPR/C/KHM/CO/2، الفقرة ٢٠؛ و CERD/C/KHM/CO/8-13، الفقرة ١٣؛ و CAT/C/KHM/CO/2، الفقرتان ١٢-١٣؛ و CEDAW/C/KHM/CO/4-5، الفقرة ٢٠؛ و E/C.12/KHM/CO/1، الفقرة ١٤؛ و CRC/C/OPSC/KHM/CO/1، الفقرتان ٢٢-٢٣.

بوسائط التواصل الاجتماعي وحكم الطعن في الذات الملكية في القانون الجنائي المشار إليه أعلاه، من أجل الملاحقة القضائية للتعبير^(١٨). ولا تزال التهم الموجهة إلى الصحفيين السابقين في إذاعة آسيا الحرة قائمة^(١٩). ويساور المقررة الخاصة القلق أيضاً لكون القيود المفروضة على وسائل الإعلام لا تؤثر على حرية الصحافة فحسب ولكن أيضاً على المساءلة الاجتماعية بشكل أعم. وثمة حاجة إلى مؤسسات غير حكومية قوية، وبخاصة المجتمع المدني ونقابات العمال ووسائل الإعلام، من أجل ضمان المساءلة الفعالة عن الأهداف الكمبودية. وثمة خطر أن تؤدي القيود المفروضة على حرية التعبير إلى تقلص إمكانات هذا الدور.

٦١- ومن منظور أكثر إيجابية، يتيح مشروع القانون المتعلق بالحصول على المعلومات لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وغيرها إمكانات لالتماس المعلومات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الكمبودية كوسيلة لتعزيز مساءلة الحكومة. وبعد اعتماد هذا القانون، سيتعين إيلاء اهتمام كبير لدعم تنفيذه، بما في ذلك إنشاء وحدات عاملة داخل الوزارات تستطيع أن تدعم إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات.

٦٢- وأعربت المقررة الخاصة، خلال زيارتها، عن ارتياحها للاطلاع على بعض المبادرات التي يمكن أن تساعد على تحسين الشفافية والكفاءة في المؤسسات العامة. أولاً، ترمي نوافذ الخدمة الجامعة إلى تقريب مجموعة متنوعة من الخدمات إلى الناس بطريقة بسيطة وشفافة وخاضعة للمساءلة، مع تثبيت الأسعار/التكاليف على لوحات إعلانات، وهو ما يقلل من مخاطر الفساد. وعلمت المقررة الخاصة عن زيادة استخدام هذه المرافق في بلدية بنوم بنه، على سبيل المثال. ويعتزم وزير الداخلية إطلاق هذه النوافذ في جميع المحافظات. وينبغي استعراض نوافذ الخدمة الجامعة التجريبية وتزويدها، إذا اعتبرت ناجحة، بكامل الموارد وبدء إطلاقها في جميع أنحاء البلد.

٦٣- ويعد خضوع الميزانية للمساءلة وشفافيتها أمراً هاماً في ضمان صرف مخصصات الميزانية الموجهة نحو تنفيذ الأهداف الكمبودية واستخدامها استخداماً مناسباً. وفي هذا الصدد، أطلع وزير الاقتصاد والمالية المقررة الخاصة على الإصلاحات الواسعة النطاق المقترحة لإدارة المالية العامة، بما في ذلك هدف تعزيز الميزنة القائمة على الأداء بحلول ٢٠٢٥. وستصبح الميزنة، من خلال هذه الجهود، قائمة على الإنجاز الفعلي للسياسات والخدمات الحكومية. ومن أجل القيام بذلك، ستوضع مؤشرات أداء رئيسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني كليهما، على أن تكون لجميع السلطات الإقليمية مثل هذه المؤشرات بحلول ٢٠٢٢. وقد شرعت وزارات التعليم والشباب والرياضة، والأشغال العمومية والنقل، والموارد المائية والأرصاد الجوية والشؤون الاجتماعية، وإعادة تأهيل قدماء المحاربين والشباب بالفعل في العمل بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية. وتشمل المبادرات الأخرى القائمة تعزيز مهام مراجعة الحسابات والتفتيش، على الصعيدين الوطني والمحلي كليهما.

(١٨) منظمة مراسلون بلا حدود، يصنف المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٩ كمبوديا في المرتبة ١٤٣ من أصل ١٨٠ بلداً.

(١٩) تحديث شفوي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٦٤- وجرى تحسين شفافية الميزانية أيضاً مع صدور الموجز التنفيذي للميزانية السنوية. ومع أن الدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة التي أجرتها شراكة الموازنة الدولية عام ٢٠١٧ أشارت إلى أن الحكومة لا تقدم للجمهور إلا معلومات شحيحة عن الميزانية، تجدر الإشارة إلى أن أداء كمبوديا كان أفضل من عام ٢٠١٢ وبذل المزيد من الجهود عام ٢٠١٨^(٢٠). وعدا عملية اللامركزية، على البلديات والبلديات والبلديات أن تكشف ميزانيتها وخطط الاستثمار المحلية وتسعى إلى الحصول على تعليقات من المواطنين. وتعمل وزارة الاقتصاد والمالية حالياً على مستوى المقاطعات، بمعية اللجنة الوطنية للتنمية الديمقراطية دون الوطنية، وهي الجهة المسؤولة عن اللامركزية، على زيادة تحويلات الميزانية إلى المستويات دون الوطنية.

٦٥- وتتيح الخطة الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية من أجل التنمية الديمقراطية دون الوطنية، التي أقرتها لجنة التنمية الديمقراطية دون الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٣، إمكانات لتحسين المساءلة بشأن الأهداف الكمبودية، بالنظر إلى تركيزها على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وهو أمر ذو أهمية للعديد من أهداف التنمية المستدامة. والغرض الأساسي من المبادرة هو تمكين المواطنين من مساءلة الحكومة عن تقديم الخدمات على الصعيد المحلي وتخصيص الموارد، ومن ثم توفير وسيلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. وأعلنت الحكومة في وقت لاحق خطة تنفيذ إطار المساءلة الاجتماعية، التي تمتد من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، بوصفها مبادرة مشتركة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني. وتركز تنفيذ خطة التنفيذ على أربعة عناصر هي: الوصول إلى المعلومات والميزانيات المفتوحة؛ والرصد من المواطنين؛ والتيسير وبناء القدرات؛ والتعلم والرصد^(٢١). ومن المقرر أن تستمر المرحلة ٢ من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

٦٦- وإضافة إلى تعزيز مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك عن طريق مكافحة الفساد، تتوقف المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة على ضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة. فالوقت والمال والمسافة وعدم الثقة في السلطة القضائية تحول دون الناس والتماس العدالة عن طريق الآليات الرسمية. ولا يزال تقديم المساعدة القانونية محدوداً، على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه من خلال زيادة التمويل، وتحسين التنسيق بين وزارة العدل ونقابة المحامين، ووجود محامين على الأقل في كل محافظة، وصياغة أول سياسة للمساعدة القانونية في البلد. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أبلغ وزير العدل المقررة الخاصة أن رئيس الوزراء مول بطريقة خاصة مجموعة إضافية من المحامين الذين يتعاملون أساساً مع النساء وقضايا النساء لتقديم المساعدة القانونية للمرأة. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان جودة المساعدة القانونية المقدمة، وتبسيط تقديم المساعدة القانونية وكفالة اتساقها، وضمان حضور المحامين بعد مرحلة المحاكمة، وضمان تلقي محامي المساعدة القانونية تدريباً متخصصاً وتعويضهم تعويضاً كافياً (يذكر وزير العدل أن العديد منهم يعملون من دون مقابل). كما يمكن لتقريب العدالة من الناس من خلال مراكز الخدمات القضائية ومحاكم الاستئناف الإقليمية أن يساعد بدوره. وبينما يجري بناء هذه المحاكم، ربما يمكن النظر في محاكم متنقلة. فقد أدت وظيفتها جيداً في بلدان أخرى، ولا سيما في البلدان النامية في أفريقيا.

(٢٠) متاح على الرابط التالي: www.internationalbudget.org/open-budget-survey/.

(٢١) انظر Asian Development Bank, "Cambodia: process review implementation of social accountability framework (I-SAF)" (October 2017).

٦٧- ومن الهام كفالة أن تكون العدالة مراعية للأطفال ونوع الجنس والإعاقة، ولا سيما عند التعامل مع ضحايا العنف والاتجار المتصلين بالهدفين ٥ و١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتسلسل مسألة الوصول إلى العدالة من خلال منظور مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب الضوء على التحديات. وسبق أن أشارت المقررة الخاصة إلى مشكلة اللجوء إلى حلول غير رسمية في حالات العنف ضد المرأة (A/HRC/33/62، الفقرات ٢٣-٢٥). ولا تزال فئات محددة من الأفراد والجماعات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، تواجه حواجز تحول دون اللجوء إلى العدالة، بسبب الافتقار إلى التدابير التيسيرية المادية وغيرها. ورغم ما أحرز من تقدم في كمبوديا خلال العقود القليلة الماضية، هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لمكافحة المسائل الهيكلية للتمييز وعدم المساواة والاستبعاد من اللجوء إلى القضاء؛ وضمان كون المؤسسات القضائية ميسرة الوصول مادياً ومالياً؛ وتهيئة بيئة مواتية لتعامل الأشخاص مع النظام القضائي، وخاصة بالنسبة للأكثر هشاشة. وفي مسألة ذات صلة، تشير المقررة الخاصة إلى أن القانون المتعلق بقضاء الأحداث لا يزال لم يشرع في تنفيذه بعد، وتحت على توفير موارد كافية له، وتدريب جميع موظفي إنفاذ القوانين تدريباً كاملاً لدعم تنفيذ هذا القانون.

٦٨- وستتوقف المساءلة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الكمبودية إلى حد كبير على مدى جودة بيانات قياس التنفيذ وتوافرها. وستلزم هذه لقياس تنفيذ الأهداف وفهم نوعية أداء المسؤولين عن التنفيذ. ومع ذلك، يتجاوز قياس تنفيذ الأهداف الكمبودية المفاهيم التقليدية للقياس. ويكتسي تصنيف البيانات أهمية خاصة. وينبغي لجمع البيانات وتحليلها أن يتعد عن التركيز على المتوسطات الوطنية، ويدرج بيانات عن أشد الناس تخلفاً عن الركب من أجل تحديد أوجه التفاوت الكامنة. وسيتطلب هذا جمع معلومات عن الخصائص الشخصية (مثل الإثنية ونوع الجنس) ومعلومات أخرى ذات صلة (مثل محل الإقامة). وبالنظر إلى صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد والمجموعات المعرضين لخطر التخلف عن الركب، يمكن لاستخدام بيانات المجتمع المدني أن يكون تكملة مفيدة لمجموعات البيانات الرسمية، مثل التعداد الوطني لأذار/مارس ٢٠١٩ والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية.

٦٩- وتسلسل المقررة الخاصة الضوء على تحديات تحديد العينات التمثيلية (على سبيل المثال في الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية) عندما يكون تصنيف البيانات ضرورياً. وينبغي دمج تصنيف البيانات في مرحلة تخطيط وتصميم برامج جمع البيانات. ومن شأن أخذ العينات الشرائحي أن يتيح دراسة خصائص متنوعة على نحو منفصل لتحديد الاتجاهات وإجراء المقارنات. ويمكن لهذا أن يكفل بشكل أفضل كشف الأشخاص المعرضين للتخلف عن الركب ورصد تطوره.

٧٠- وأخيراً، يمكن للتقارير العامة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الكمبودية أن تكون وسيلة هامة للنهوض بالشفافية في تنفيذها وتعزيز المساءلة. وخلال زيارة المقررة الخاصة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، كانت الحكومة تعد لاستعراضها الوطني الطوعي عن خططها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليقدم إلى دورة تموز/يوليه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك. وتشير المقررة الخاصة إلى أن تقديم التقارير في إطار الاستعراض الوطني الطوعي يدخل في إطار السلطة التقديرية للدول الأعضاء، وبالتالي فإن قرار الحكومة تقديم تقرير أمر مرحب به. وقادت المديرية العامة للتخطيط في وزارة التخطيط تنظيم التقرير. وعقدت وزارة التخطيط،

بشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفريق الأمم المتحدة القطري في كمبوديا، حلقة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مع لجنة التعاون بالمنظمة الجامعة لكمبوديا، التي تتألف من حوالي ٢٠٠ جمعية ومنظمة غير حكومية وطنية ودولية. وتشير المقررة الخاصة إلى تحديات صياغة الاستعراض الوطني الطوعي تقريباً في نفس الوقت الذي تصاغ فيه الأهداف الكمبودية، لكنها توصي بأن تتسم متابعة الاستعراض باعتماد نهج تشاركي شامل للجميع.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٧١- على بعد سنة من الانتخابات الوطنية لـ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، لا يزال قمع الحقوق السياسية يهيمن على حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. ولا يزال حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي محظوراً، ورئيسه السابق، كيم سوخا، رهن الاحتجاز، ومؤيدوه وأعضاؤه محرومين من حقوقهم السياسية، كما عزز الحزب الشعبي الكمبودي هيمنته الساحقة على مؤسسات الدولة. ولا يبدو أن بعض حالات الانفتاح الظاهرة للعيان للحيز الديمقراطي والمدني في الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٨ تحدث تغييراً: فقد تلقى ١٤٠ عضواً من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق استدعاءات واحتجز بعضهم لإعراهم عن تأييدهم لقادتهم السابقين أو لحضورهم تجمعات؛ ولم يقابل إلغاء إزام منظمات المجتمع المدني بإخطار من ثلاثة أيام قبل تنظيم أي نشاط تخفيض في الرصد الرسمي لهذه الأنشطة؛ وينزع ما يبدي به المسؤولون الحكوميون من بيانات إلى تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان.

٧٢- وأشارت المقررة الخاصة إلى الخطاب العدواني لكل من قادة الحزب الشعبي الكمبودي وحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق الذي لا يفعل شيئاً لتجاوز الحالة السياسية الراهنة ولإيجاد روح الحوار والمصالحة. ومع تقدم كمبوديا نحو ولايتها السياسية الجديدة بوصفها دولة حزب واحد بحكم الواقع، من شأن ثقافة سياسية جديدة، تركز على القضايا والانفتاح على مختلف الآراء والتعبير الحر عن الأفكار أن تقطع شوطاً طويلاً في ضمان مستقبل مشترك يعود بالفائدة على جميع الكمبوديين. فالتحديات التي ترفع في وجه الأفكار والسياسات جزء من المناقشة الديمقراطية العادية في الديمقراطيات الليبرالية المتعددة الأحزاب، على النحو المنصوص عليه في الدستور. وستؤدي زيادة المشاركة في صنع القرار وتوطيد المساءلة إلى تعزيز الحوكمة لا إضعافها. ولا تزال المقررة الخاصة ملتزمة بالاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة بطريقة محايدة، ودعم الحوار الشامل للجميع، وهي تواصل رصد ومناصرة تمتع الجميع بحقوق الإنسان في كمبوديا.

٧٣- وإن تحسّن التمتع بالحقوق السياسية غاية في حد ذاته، لكنه هام أيضاً في الوفاء بالتزامات البلد بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والكثير من هذا معترف به بوضوح في الهدف ١٦ والغاية ١٦-٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان اتخاذ القرارات على نحو تشاركي على جميع المستويات. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نسبة النساء بين المسؤولين الحكوميين في الوزارات والوكالات قد ارتفع من ٤٠ في المائة عام ٢٠١٦

إلى ٤١ في المائة عام ٢٠١٨^(٢٢). وفي هذا الصدد، من شأن إطار أهداف التنمية المستدامة الكمبودية أن يستفيد من إبراز أوضح لجوانب حقوق الإنسان من خطة عام ٢٠٣٠. فحقوق الإنسان تنفخ الروح في الناس الذين هم في صميم أهداف التنمية المستدامة. وستساعد صياغة أوضح لحقوق الإنسان في إطار التنمية الاستراتيجية للحكومة وإجراءاتها العملية على دعم التنمية السريعة للبلد وجعلها شاملة للجميع وسلمية وعادلة ولا تترك أحداً يتخلف عن الركب. ومن شأن هذا أن يساعد جميع الكمبوديين ويدعم تطلع البلد إلى أن يكون "واحة سلام"، تقوم على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتركز على التقدم والتنمية والازدهار.

٧٤- وفي هذا الصدد، توصي المقررة الخاصة بحكومة كمبوديا بما يلي:

- (أ) الإفراج عن كيم سوخا من الاحتجاز، والانتهاه على وجه السرعة من التحقيق في التهم الموجهة إليه أو إسقاطها؛
- (ب) التصدي للحرمان من الحقوق على الصعيد المحلي، بما في ذلك، على سبيل المثال، بإجراء انتخابات جديدة على المستوى المحلي تحترم حقوق السكان في التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛
- (ج) تهيئة مجال للحوار السياسي بين الحكومة والجهات الفاعلة في المعارضة السياسية، بما في ذلك الأعضاء السابقون في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وإجراء مناقشات بشأن أمور منها إعادة أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي الـ ١١٨ المحظورين إلى مناصبهم؛
- (د) تقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات، وتحديث الوثيقة الأساسية المشتركة والمعالجة المنهجية (بالتشاور مع أصحاب المصلحة) للملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات وتوصيات الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل؛
- (هـ) السماح لمنظمات المجتمع المدني بالاضطلاع بأنشطة على الصعيد دون الوطني من دون مضايقة ومراقبة أو فرض أي قيود لا مبرر لها؛
- (و) السماح بالمظاهرات السلمية امتثالاً لقانون المظاهرات السلمية والمبادئ التوجيهية لتنفيذه والتوقف عن الاستخدام المفرط للقوة عند ضبط الأمن خلال التجمعات؛
- (ز) بدء عملية تشاركية، بما يشمل التشاور مع منظمات المجتمع المدني، لاستعراض وتعديل، إذا لزم الأمر، القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، وقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وقانون النقابات، وقانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية لمواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ح) اعتماد قانون بشأن الحصول على المعلومات كوسيلة لتعزيز زيادة الشفافية في المؤسسات الحكومية؛

- (ط) النظر في اعتماد قانون شامل بشأن عدم التمييز للمساعدة في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛
- (ي) استعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الكمبودية لضمان تغطية شاملة وأكثر طموحاً بالغايات والمؤشرات المحددة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ك) ضمان انخراط أعمق لوزارة العدل، ووحدة مكافحة الفساد، ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبناء لإبراز السياسات الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة الكمبودية؛
- (ل) عقد مؤتمر وطني لمتابعة وتعزيز التنفيذ المنسق للتوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل والوثيقة الختامية للاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٩؛
- (م) زيادة الحيز المخصص للصحافة الحرة، بما في ذلك للصحافيين المستقلين، للعمل، واستعراض أو إسقاط التهم الموجهة إلى الصحافيين السابقين بإذاعة آسيا الحرة؛
- (ن) إجراء دراسة شاملة تحدد الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الكمبودية، وسبل تحسين جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها لضمان مراعاة رصد الأهداف للفئات الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب؛
- (س) مواصلة الحوار بين وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني، وتوسيع وتعزيز الحوار على الصعيد دون الوطني، وضم وزارات وسلطات حكومية أخرى إليه؛
- (ع) ضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية على طول بحيرة تونلي ساب قبل أي إعادة توطين وكفالة تمتع جميع أفراد المجتمعات المحلية للفييتناميين بالهوية القانونية وتسجيل المواليد؛
- (ف) تعزيز العلاج المجتمعي لمتعاطي المخدرات ووقف الإيداع والعلاج القسري لمتعاطي المخدرات من دون إذن ورقابة مستقلين مسبقين؛
- (ص) إجراء استعراض مستقل لمركز بنوم بنه الانتقالي للشؤون الاجتماعية (براي سيبو) من حيث الامتثال للمعايير الدولية، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ق) عقد مؤتمر وطني لاستعراض تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني المعني بالأشخاص المرتبطة أوضاعهم بالشوارع المعقود عام ٢٠١٥؛
- (ر) بذل جهود متضافرة من أجل التصدي للفساد وانعدام الشفافية في الجهاز القضائي بطرق منها إجراء دراسة عن نزاهة القضاء؛
- (ش) اعتماد سياسة المعونة القانونية.